قراءة في كتاب: "التربية والتنمية و تحديات المستقبل مقاربة سوسيولوجية"

لصاحبه الأستاذ: الصديق الصادقي العماري

إعداد الأستاذ: مصطفى مزياني

صدر للأستاذ الفاضل الصديق الصادقي العماري، عن مطبعة بنلفقيه بمدينة الراشدية، كتاب تحت عنوان "التربية والتنمية وتحديات المستقبل: مقاربة سوسيولوجية"، وهو كتاب من الحجم المتوسط، يقع في 231 صفحة، ويتكون من مقدمة وخمسة فصول وخاتمة. هذا الكتاب وضع تقديمه الدكتور محمد الدريج وهو أستاذ علوم التربية، ناهيك عن لائحة المصادر والمراجع الملحقة بالكتاب.

بالنسبة لقراءتنا لهذا الكتاب، نعتبر بداية أن مسألة الإلمام بجميع تفاصليه أمر متعذر، حيث أن فصوله تشكل كلا على حدة موضوعا جديرا بالتحليل والدراسة. لذا فإن متن القراءة، الذي يهدف إلى التعريف بالكتاب والتحفيز على قراءته المباشرة، يفرض الاقتصار على إثارة أهم القضايا التي عالجتها فصوله المختلفة بنوع من الاختصار والتركيز.

من خلال مقدمة الكتاب يضعنا المؤلف أمام اشكالية بحثه، والتي تتمحور حول تحديد طبيعة العلاقة بين التربية والتنمية، ويعتبر أن صعوبة الحسم في تحديد هذه العلاقة يعود إلى تداخل مجموعة من الأنساق والأبعاد المتصلة بهذين المفهومين. وفي هذا السياق فهو يعتبر بأن "العلاقة بين التربية والتنمية جد كبيرة وغامضة. وذلك لتداخل وتشابك مجموعة من الأنساق "[1]. وفي ظل هذه الوضعية يكمن التحدي الأساسي بالنسبة للمجتمع اليوم في إفراز نوع التربية، و على جميع المستويات (الأسرة ، المدرسة ، الإعلام ...)، التي تمكن

[1] التربية والتنمية و تحديات المستقبل ، ص،4

من تحقيق التنمية الذاتية و المجتمعية، و من هنا تفرض مجموعة من الأسئلة الجوهرية نفسها : لماذا لا نستطيع تأسيس منظور جديد للتربية لبلوغ التنمية؟ فهل الأمر يتعلق بغياب الإرادة السياسية والمجتمعية؟ أم أن هناك معطيات وأمور أخرى لابد من تحديدها والعمل على كشفها و فحصها؟

يستحضر الكاتب في الفصل الأول مجموعة من التعاريف الخاصة بمفهوم التنشئة الاجتماعية، ويتطرق للتوجهات السوسيولوجية الكبرى التي تناولت هذا المفهوم بالدرس والتحليل (ألان تورين، إميل دوركايم ..) ، ليصوغ بدوره مفهوما للتنشئة الاجتماعية، فبالنسبة إليه "التنشئة الاجتماعية تهدف إلى تزويد الفرد بخبرات معينة على مستوى الوظائف، من خلال ضبط سلوك الفرد وإشباع حاجاته ومساعدته على تمثل ثقافة المجتمع ومعاييره، و من ثمة إكسابه معرفة بأدواره ومراكزه الاجتماعية المتوقعة منه، بناء على القيم والاتجاهات والرموز وأنماط السلوك و العناصر الثقافية الخاصة بالجماعة، بالإضافة إلى خبرات على مستوى التغيير الإجتماعي المرجو الوصول إليه في مجتمع معين "[2].

ومن هنا، فإن الأسرة والمدرسة هما مؤسستان للتنشئة الاجتماعية بامتياز، وبواسطتهما يمكن ضمان تحقيق تنمية المجتمع، وذلك بفضل ما تكسبانه لدى الأفراد من معارف وكفايات وقيم ... وبالتالي يلزم أن تقوم العلاقة من المؤسستين على التواصل والتفاعل والشراكة. غير أن المؤلف يخلص إلى التأكيد على غياب الانسجام بين المدرسة ومحيطها بكل أبعاده، وذلك نظرا لعدم قدرتها على مواكبة التطورات السريعة للقيم والمعارف. وبالنسبة لحدود التنشئة الاجتماعية فهي لا تقف عند الأسرة فحسب، بل تتكفل بها العديد من المؤسسات الأخرى، كالمدرسة، والمؤسسات الدينية، وجماعة الأقران، ووسائل الإعلام ...الخ.

وعن العلاقة بين التفكير الإبداعي والتنشئة الاجتماعية، فإنه كلما كانت مؤسسات التنشئة الاجتماعية تستند في تربيتها على طرق وأساليب تنمي ملكات التحليل والتفكير العلمي والنقد الإيجابي، وتتبنى علاقات قائمة على الحوار والنقاش والتواصل، كلما أصبح النشء قادرا على الإنتاج والتجديد والإبداع.

---

[2] **المرجع السابق، ص.9.**

يحاول المؤلف في الفصل الثاني من الكتاب أن يحدد إلى أي مدى تستطيع المدرسة المغربية تحقيق التنمية الفردية ثم المجتمعية. و يؤكد أن المدرسة هي مؤسسة اجتماعية من بين مؤسسات أخرى داخل المجتمع، من تحدياتها الكبرى تحقيق التنمية البشرية والمستدامة، والاستجابة إلى تطورات الثورة المعرفية والمعلوماتية الهائلة. أما بالنسبة لواقع المدرسة المغربية في علاقتها بتحدي تحقيق التنمية البشرية، فإنه على الرغم من المحاولات الإصلاحية التي استهدفت منظومة التربية والتكوين في بلدنا فإن هذه المنظومة لازالت تعاني من اختلالات كبرى. و يبرهن الكاتب على هذا الواقع باعتماده تحليل مضمون مجموعة من التقارير الوطنية و الدولية المعتمدة في هذا المجال (تقرير المجلس الأعلى للتعليم 2008، تقرير منظمة اليونسكو الأخير، تقرير التنمية البشرية 2013).

و حتى تكون المدرسة المغربية اليوم قادرة على رفع تحدي تحقيق التنمية البشرية والمستدامة، عليها أن تراهن على عدة أسس ومعطيات، منها: الدمقرطة و تكافؤ الفرص أمام التربية؛ تحقيق جودة النظام التعليمي؛ الاندماج في المحيط والبيئة المجتمعية المحلية والإقليمية؛ الانفتاح على المجال السوسيو اقتصادي؛ إقرار سلطة الكفاءة والاستحقاق؛ مواكبة العولمة مع الوعي بما تنطوي عليه من انعكاسات ومخاطر ...[3]

و في مقاربته للعلاقة الجدلية بين التربية والتنمية، يلح الكاتب على أن العنصر البشري يعتبر أهم العناصر والمقومات التي تنبني عليها التنمية. و لا سبيل لتكوين وتأهيل الموارد البشرية سوى عن طريق التربية، باعتبار هذه الأخيرة هي القادرة على تمكين الأفراد من المعارف والمهارات والقيم، والإعداد للتعايش مع التقنية، وتحقيق التوازن في تأهيل القوى العاملة حسب الاحتياجات المتغيرة وفي استجابة لمتطلبات الحياة الاجتماعية. بيد أن التربية القادرة على تحقيق التنمية لا يجب أن تؤخذ بمعزل عن البيئة المحيطة بها. ويستدل هنا بما تعانيه بلدان العالم الثالث التي استوردت أنظمة تعليمية من الدول المتقدمة، دون أن تحرص على تكييفها مع متطلباتها وحاجاتها الاقتصادية والاجتماعية، و دون أن تستند على قيمها وهويتها الثقافية الخاصة.

[3] المرجع السابق، ص52.

يتناول الكاتب كذلك مسألة اعتماد التخطيط التربوي الاستراتيجي في المؤسسات التربوية، باعتباره مفهوما جديدا للتدبير التربوي والإداري، يمكن هذه المؤسسات من صياغة خطط محددة و وضع آليات تساعد على استثمار مختلف الموارد المتاحة في ظل وضعيات متنوعة، لغاية تحقيق أهداف المدرسة القريبة و المتوسطة و البعيدة. و من الآليات المعتمدة في التدبير و التخطيط على مستوى المؤسسات التعليمية المغربية نجد؛ مجلس التدبير و الإدارة التربوية.

و حول موضوع المدرسة المغربية و التربية على القيم يحدد المؤلف في الفصل الثالث مفهوم القيمة باعتبارها "الحكم الذي يصدره الفرد على موضوع ما، مستندا إلى مجموعة من المبادئ و المعايير التي وضعها المجتمع الذي يوجد فيه، و هي إذن أحكام اجتماعية خارجة عن الشخص، و مجرد اتفاق اجتماعي على أن نتصرف بشكل معين لفظيا و أدائيا "3 ، كما يعرض لنا مظاهر أزمة القيم التي نعيشها في عصرنا الحاضر.

فالانفتاح الثقافي العالمي عبر انتشار وسائل الاتصال والإعلام فتح المجال لتداول ثقافة و قيم مستجدة (التعددية، الحرية، المشاركة، الديمقراطية ...)، في الوقت الذي بقيت فيه المدرسة المغربية رهينة علاقات محافظة تقليدية ثابتة، مما يفرض عليها إيجاد صيغ تربوية واضحة في هذا المجال تخرج المتعلمين من حالة الحيرة و القلق القيميين.

و التربية على القيم كممارسة من داخل مؤسسات التربية و التكوين لا يمكنها أن تحقق أهدافها سوى في ظل فضاء ثقافي مجتمعي عقلاني يؤمن بالحوار و المشاركة والحرية. لذا نجد أن الميثاق الوطني للتربة و التكوين يلح على العلاقة التفاعلية بين المدرسة والمجتمع، كما يؤكد على اعتبار المدرسة بدورها هي مجال حقيقي لترسيخ القيم الأخلاقية و قيم المواطنة و حقوق الإنسان .

علاوة على ذلك يستعرض المؤلف مرتكزات القيم كما حددها الميثاق الوطني للتربية والتكوين، و هي : قيم العقيدة الإسلامية، قيم الهوية الحضارية، قيم المواطنة، و قيم حقوق الإنسان، إضافة إلى التطرق بالتحليل و التفسير لأسس ومعالم كل مرتكز على حدة، و كيفية تصريفه تربويا وبيداغوجيا و ديدكتيكيا.

يقف المؤلف في الفصل الرابع عند مفهوم سوسيولوجيا التربية، و يعتبرها فرعا من فروع علم الاجتماع، تعنى بدراسة التربية كظاهرة اجتماعية و تعتمد الأسس و القواعد المنهجية للسوسيولوجيا.

و سوسيولوجيا التربية باعتبارها مقاربة علمية للظاهرة التربوية، من المفروض أن تكون شاملة تلامس كل الجوانب و الأبعاد التربوية في علاقتها مع الاجتماعية، إذ لا يجب أن ننظر إليها فقط من المنظور البيداغوجي أو التربوي الخالص. فسوسيولوجيا التربية تتميز بالتساؤل المنظم حول جميع شروط و ظروف الممارسة التربوية و مؤسساتها، كما أن كل إجابة تفتح الباب أمام تساؤلات أخرى. إن "ميدان سوسيولوجيا التربية يتميز بالانفتاح و النقد و التساؤل المنظم حول الشروط السوسيوثقافية لاكتساب المعرفة، و بالتالي فإن البحث في التربية يتجه نحو وضع المؤسسة التعليمية و الأسرية و غيرهما من القنوات التربوية موضع تساؤل مستمر"[4].

يتناول الفصل عينه موضوع سوسيولوجيا التمايز في علاقتها بالتربية (إعادة الإنتاج: بورديو و باسرون)، ويقدم أهم محركاتها. فطبيعة الوسط العائلي – الاجتماعي للطفل، و إرثه الثقافي، و المعايير القيمية التي تحكم سلوكاته، و المعطى اللغوي اللسني الذي يتقلب فيه، كلها معطيات لها دور هام في الحياة الدراسية للطفل، و تمثل متغيرات مهمة تؤثر بالسلب أو الإيجاب على تنشئته وتكوينه.

وفي الفصل الأخير من الكتاب، تناول المؤلف مفهوم المقاربة البيداغوجية، و التي تمثل البوصلة الموجهة لتنظيم الوضعيات التعليمية بهدف تحقيق الأهداف المرومة، وتعتمد كل مقاربة بيداغوجية على إجراءات و صيغ و وسائل تطبيقية[5]. و ما نلاحظه اليوم في ميدان التربية و التعليم، هو ذلك التراكم الهائل للمقاربات البيداغوجية، مما يضعها أمام ثنائية العرض و الطلب في إطار ما سماه المؤلف بالسوق البيداغوجية. لذا فإن اعتماد مقاربة بيداغوجية معينة لصيق بالجانب المؤسساتي/الوظيفي، أي بالفلسفة التربوية التي توجه السياسة التعليمية و خياراتها في كل بلد في مرحلة معينة.

---

[4] المرجع السابق، ص.121.

[5] المرجع نفسه، ص.130

أما بالنسبة لنجاعة و فعالية المقاربات البيداغوجية فهي تتحدد من خلال عدة جوانب. فعلى المستوى المؤسساتي (العملية التربوية)، يجب أن تكون المقاربة البيداغوجية قادرة على تحقيق فعل تربوي حداثي منفتح؛ وعلى مستوى البرامج و المناهج، يلزم أن تكون هذه المقاربة قادرة على لعب دور الوساطة بين الفعل التربوي و إنجاز البرامج الدراسية في أفق تحقيق الأهداف المرسومة؛ أما على المستوى الديدكتيكي، فمن الضروري التعامل بطريقة نقدية مع المقاربات البيداغوجية و تكييفها مع متطلبات الوضعيات التعليمية المتنوعة.

فيما يتعلق بالبيداغوجيات المعتمدة في نظامنا التربوي فقد تم تجاوز بيداغوجيا الأهداف و اعتماد بيداغوجيا الكفايات. فعن أسباب التجاوز فتتجلى في اعتبار بيداغوجيا الأهداف تجزئ المضامين و التعلمات و تفقدها دلالتها، وتجعل المتعلم غير قادر على بناء المهارات و القدرات التي تمكنه من حل المشكلات. أما عن دواعي تبني المقاربة بالكفايات فتتمثل في؛ الدور الجامد والعقيم الذي أصبحت تعرفه بيداغوجيا الأهداف؛ متطلبات الثورة العلمية والتكنولوجية؛ توفير تعليم مؤسس على حاجات المتعلمين و خصوصياتهم؛ تعلم كيفية تدبير و تعبئة المعارف و القدرات و التعلم مدى الحياة، ربط أنشطة وممارسات المؤسسة التعليمية بالحياة الاجتماعية للتلميذ وملامسة همومه وحاجاته.

ولا نفوت الفرصة للإشارة إلى أن هذا الفصل بسط بالتحليل و الدراسة لمفهوم الكفاية و تصنيفاتها و مميزاتها و كيفية صياغتها، كما تطرق إلى المرجعيات البيداغوجية للمقاربة بالكفايات المتمثلة في: بيداغوجيا المشكلات، البيداغوجيا الفارقية، بيداغوجيا الخطأ، بيداغوجيا المشروع، بيداغوجيا التعاقد، بيداغوجيا اللعب، بيداغوجيا العمل بالمجموعات، حيث عمل المؤلف في الأخير على تبيان العلاقة الوطيدة بية المقاربة بالكفايات كاختيار بيداغوجي وفلسفة التنشيط كمقوم أساسي من مقوماتها.

خلاصات وملاحظات :

بعد هذا العرض السريع لمحتويات الكتاب، لابد من تسجيل بعض الملاحظات و الخلاصات المستمدة من قراءته وهي كالتالي :

- **اعتمد المؤلف في مقاربته للإشكالية المدروسة (إشكالية العلاقة بين التربية التنمية، وتحديات المستقبل من داخل المجتمع) على الإطار النظري البنيوي الوظيفي كخلفية علمية**

لمنهجية البحث. وهو اتجاه بارز له جدوره التاريخية وباعه الشاسه في حقل العلوم الإنسانية، يركز على التفاعل والتكامل الوظيفي بين أجزاء النظام الاجتماعي الذي تعتبر المدرسة جزء منه من جهة، وعلى النتاسق والتكامل من داخل النظام التعليمي من جهة أخرى كنسق تربوي.

- **تلعب التنشئة الاجتماعية، عبر مختلف مؤسساتها وألياتها، أدوارا أساسية في بناء و تطوير شخصيات الأفراد و مؤهلاتهم، إذا هي انبنت على مرجعيات وقواعد و ممارسات سليمة.**

- **عدم قدرة المدرسة المغربية على الانفتاح على محيطها بكل مكوناته و أبعاده، يثبط كل محاولاتها في الرفع من عطائها و تحقيق الجودة في التربية.**

- **تحقيق أهداف التربية على القيم من داخل المؤسسات التربوية، لا ينفصل بتاتا عن تحقيق مجتمع ديمقراطي، عقلاني و متطور .**

- **أغفل الكاتب التطرق في بحثه إلى الجانب الخاص بالمدرس (سوسيولوجيا المدرس) من حيث أدواره مواصفاته و تكوينه، وكذا موقعه في نظام التربية و التكوين.**

❖ بيبليوغرافيا:

.الصديق الصادقي العماري، التربية والتنمية وتحديات المستقبل، مطبعة بنلفقيه، مدينة الرشيدية،2013.